التفاوض المباشر هو الطريق الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية

علي سالم *

من الصعب للغاية التنكر أو إنكار حقيقة لا يكل التاريخ ولا يمل من تأكيدها وهي أن الحكم هو الوصول إلي السلطة والاضطلاع بها، أي أن عملية الوصول إلي السلطة عن طريق الانتخابات أو المدرعات أو المؤامرات أو الانقلابات الصامتة أو بأي طريقة أخري لا يحوّل هؤلاء الذين يصلون إليها إلي حكام إلا بعد أن ينجحوا في القيام بتحويل كل أفكارهم ومفاهيمهم عن السلطة إلي إجراءات تنفيذية داخل مجتمعاتهم يتحملون مسئوليتها أمام شعبهم وأمام التاريخ.

هذا هو فهمي لـ "الاضطلاع بالسلطة" وهي ـ الاضطلاع ـ كلمة صعبة النطق، ومن النادر أن يستخدمها أحد هذه الأيام ربما لعدم الحاجة إليها عمليا، أو ربما لدلالتها على فعل لم يعد له وجود. ولما كانت كل كلمة في حد ذاتها تمثل بالنسبة لي نغمة علي الاستماع إليها جيداً لأفهم معناها، كأي رسالة مشفرة تركها لي الأجداد. لذلك لا بأس من أن أعرض عليك ما وصلت إليه من تصور حول هذه الكلمة التي أظن أن اللاوعي الجمعي نحتها بهذا الشكل لينبه إلي ما ينتظر الفرد أو الجماعة من مصاعب عند تحويلها إلى فعل، وعندما نقوم بتحويلها إلى حروف موسيقية فربما اكتشفنا مفرداتها وهي: ضلع.. أضلاع.. ضلوع.. ضالع، وهي جميعا توحي بالمسئولية والقوة في فعل ما ثم عدة كلمات أخرى التصقت بها في هارمونية وهي: إطلاع.. طلوع.. طلع.. طلعة.. مطالعة (المعرفة واكتسابها) وهي جميعا تحتوي علي معان إيجابية في حياة البشر.

الاسم العلمي للحكام على ما أظن هو رجال الدولة، أي هؤلاء الذين يهتمون بالدولة وهي مهنة لها قواعدها ومواثيقها كأي مهنة أخرى، تماما كما نقول رجل صناعة ورجل مسرح ورجل أعمال، ومن البديهي أنني أقصد الرجال والنساء علي حد سواء.

لا ريب في ان صاحب كل مهنة يواجه في عمله في كل لحظة مشكلة عليه أن يقوم بحلها، أي عليه أن "يضطلع" بها، وهو ما يحتم عليه أولا التعرف والاعتراف بهذه المشكلة وهذا هو بالضبط ما يجعل من المعرفة والاعتراف شيئا واحدا. من المستحيل على أي شخص الاعتراف بشيء في غياب المعرفة الصحيحة به وبأبعاده، ونحن نمارس يوميا وبشكل يكاد يكون غريزيا مئات عمليات الاعتراف المبنية على المعرفة وذلك عندما نحرص علي مراعاة القواعد المطلوبة للزمان والمكان في كل فعل نقوم به. اسمح لي أن أبسط لك فكرتي إلى أقصي حد.. أريدك أن تتخيل حمالا في الميناء يقف في مواجهة طرد عليه أن يحمله (يضطلع به) علي ظهره أو علي كتفيه، لابد أن نفترض ابتداء أنه في صحة جيدة تجعله لا ثقا لعمله، في البداية لابد من معرفة أن هذا الطرد وهي تلك المعرفة التي اكتسبها من خبرته الطويلة، ثم الطريقة (التكنيك) التي سيتبعها في حمله بغير أن تتمزق عضلاته وهو ما يحتم عليه بالطبع أن يفكر بطريقة واقعية لا مجال فيها لرغباته الخاصة أو عواطفه. وحتى عندما يكون الأمر متعلقا بالغيبيات فأقصي ما يستطيعه هو أن يبتهل إلى السماء ليس لترسل ملائكة لتحمل عنه هذا الطرد، أو تقوم بمعجزة لتحويل محتوياته إلي ريش طيور، ولكنه سيطلب من الله سبحانه وتعالى ـ تماما كما نفعل جميعا ـ ليس أن يخفف حمولته.. بل أن يعطيه القدرة علي حملها.

هذا هو ما يجب أن تعرفه جماعة حماس في فلسطين وأيضا الجماعة الأم في القاهرة. لن تنزل ملائكة من السماء لحل مشاكل الشعب الفلسطيني وذلك بعد أن اختارهم للقيام بذلك، كما أن عليهم أن يتنبهوا إلى أن وصولهم إلي السلطة في حد ذاته لا يجعل منهم حكاما بغير الاضطلاع بهذه السلطة، وهو ما يحتم عليهم الاعتراف المبني علي المعرفة أن الشعب الفلسطيني قد اختارهم ليس ليغبط رجال فتح، أو لأنه يؤمن أن أفكارهم ستتحول أتوماتيكيا في الشارع إلي خبز وإدام وزبد وفصول دراسية ومصانع دوارة وحقوق إنسان ولكن لأنه يريد منهم بما يتسمون به من انضباط وتظهر أن يقوموا بتحقيق آماله وأمانيه كشعب عانى كثيرا من مستعمريه ومن محرريه ومن أصدقائه ومن أعدائه على حد سواء. هو قرار اتخذه اللاوعي الجمعي للشعب الفلسطيني، وقرارات اللاوعي الجمعي هي أكثر القرارات صدقا في تاريخ الشعوب. إن حكاية إزالة إسرائيل كهدف معلن لعشرات السنين ثم تحويل هذا الهدف أو تعديله إلي مجرد أمل أو حلم بعيد على الأجيال القادمة أن تقوم بتحقيقه، ليست أكثر من غطاء شفاف يستر العجز عن الفعل وانعدام الرغبة في إقامة الدولة والتي بغيرها لن تقوم للشعب الفلسطيني قائمة.

إن الفكر الثوري بطبيعته سياسيا كان أو دينيا ينبني علي الأحلام والأهداف البعيدة وهو ما يبرر أو يعطي الحق لأصحابه في ضخ الأكاذيب الكبرى بين الناس فيتقبلونها بدافع من التعاسة بوصفها حقائق.الأفكار الثورية تعطي شرعية لانعدام المنطق أو العدوان عليه، أو إصابته في قدمه فيصبح أعرجا، فعندما يقول أحد قادة حماس وهي المقولة التي تتردد كثيرا هذه الأيام: لقد تفاوضت السلطة الفلسطينية لسنوات طويلة.. فماذا حققت من ذلك..؟ .. لا شيء.. فلماذا نتفاوض نحن؟

المقولة من ناحية المنطق الصوري صحيحة، وهي أيضا تكسب صاحبها ملامح بطولية غير أنها في حقيقتها للأسف ليست أكثر من إعلان عن العجز والفشل وعدم القدرة علي الاضطلاع بمسئولية الحكم. يبدو أن طول إحساسهم بالمسئولية تجاه السماء فقط جعلتهم عاجزين عن تحمل مسئولية شعبهم الذي يعيش علي الأرض.

أما رجل الدولة فلابد أن يرى الأمور على النحو التالي: لقد تفاوض الآخرون لسنوات طويلة دون أن يصلوا لشيء، وعلي أنا أن أعرف لماذا فشلوا لكي أتفادي أسباب هذا الفشل.. أما أنا فأنا قادر علي التفاوض ولابد أن أصل إلى أقصي ما أستطيع الوصول إليه في حماية العالم كله.

مرة أخري وليست أخيرة، الهدف الذي أتصور أنه هدف الجميع، هو إقامة دولة فلسطينية تكون في علاقة جيرة طبيعية مع إسرائيل ومع كل دول المنطقة والعالم، دولة عصرية تحترم حقوق الإنسان. هذا الهدف طريقه الوحيد هو التفاوض.

من المقولات الراسخة في تاريخ الدبلوماسية، أنك في التفاوض لا تستطيع أن تصل إلى أكثر مما تستطيع مدافعك الوصول إليه. غير أن الرئيس السادات كسر هذه القاعدة أو لعله أضاف إليها قاعدة جديدة هي: في التفاوض.. أنت تستطيع الوصول إلى هدفك مسلحا ليس بمدافعك بل بما تستطيع أن تقدمه من سلام.

علينا أن نساعد التاريخ على أن يري ما نريده ليقوم بتنفيذه، وهذا لن يحدث إلا بعد أن نعرف نحن ماذا نريد بالتحديد، هل هو الدولة العصرية، أم قوميتان داخل حدود دولة واحدة هي إسرائيل؟

اذهبوا إلي كل دول الأرض وشعوبها، سيقولون لكم نفس الكلام ومن يقول لكم عكس ذلك فهو يخدعكم أو يستغلكم لمناوشة أعدائه، جاعلا منكم وقودا يشعله لتدفئة عواطف شعبه الذي يعاني برودة الاستبداد والفقر وانعدام الحرية، فلا تضيعوا الوقت.. لا تكونوا أبطالا.. كونوا رجال دولة.

نعم.. هناك لحظة تاريخية على الزعماء الثوريين أن يتحولوا فيها إلى رجال دولة يفكرون في حياة الناس وأرزاقهم ومصالحهم، لا أوروبا ولا أمريكا ولا العرب والمسلمين بقادرين على تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني بعيدا عن الشعارات والمرارات وكشوف الأحزان والفواجع، حكومته وحدها ستكون قادرة على ذلك بما تتيحه للناس من سلام وسيادة للقانون. وليكن السؤال هو.. ما هو الأفضل للشعب الفلسطيني؟

بغير الاعتراف بالحق في وجود دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل ، والاعتراف باتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، والاعتراف باتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، والاعتراف بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت العربية ، والاعتراف باتفاقية أوسلو، سيكون من المستحيل الوصول إلى دولة فلسطينية عصرية أو حتى فاشية.

يالها من مهمة شاقة، أن تحاول إقناع الناس بالاعتراف بما يعيشونه من واقع وبما يحيط بهم من حقائق.

* كاتب مصري

التغيير وإشكالية الهوية

طالب المولي*

Almole110@kwtanweer.com

في ظل التسابق الحضاري للأمم الغربية نحو التطور التكنولوجي في سبيل تهيئة الأرض كمكان صالح للحياة وتوفير السبل الكفيلة للحياة الكريمة لإنسان اليوم، يظل المسلمون في محنة كبيرة وجدل لإيجاد مكان خاص وبارز لهم في قاطرة التطور في العالم الجديد، وخصوصا وهم يعانون من أزمات حقيقية مخيفة تتعلق بكل مجالات الحياة منها، أزمة البحث عن الهوية أو إيجاد صيغة أو تعريف لهويتهم هل هي هوية قومية أم هوية دينية أم هوية لبرالية ؟؟!! فينتج عن هذا التخبط في التعريف ضياعهم بين المصطلحات والتعريفات وعلاقتهم بالعالم الحديث حتى تأخروا عن الركب الحضاري المتسارع، وتناسوا في تلك الحالة حول كيفية التعامل مع الجديد واستيعابه دون فقدان الهوية الذاتية، ولكن لماذا لم يفقد الألمان واليابانيون هويتهما وعزمهما بعد هزيمتهما على أيدي الحلفاء؟ بل ولجا العصر الحديث بثقافته وتغيراته وحافظا مع ذلك التغيير على خصوصياتهما واستقلالياتهما وثقافتهما.

وقبل الحديث والكتابة علينا معرفة ماهية تلك الهوية وهو ما عجز عنه الكثير من المفكرين في إبراز تلك الهوية كملمح لتلك الشخصية، ولعل أبرز من تحدث عن الهوية وإشكالياتها وأزماتها وأسسها هو (البكس ميكشللي) الذي قام بتعريف الهوية من ضمن التعريفات الكثيرة التي أوردها في كتابه لمجموعة كبيرة من المفكرين الغربيين وهي :

" عبارة عن مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي ".

إذن هو مركب قابل للتغيير والتطور لا بإضفاء صفة القداسة عليها فتتحول الهوية كمفهوم إلى هاجس معيق لعملية التقدم التي تحتاج إلى تفاعل واستمرارية حسب معطيات العصر وحاجات الإنسان، ولا يتساءل عن الهوية وهاجسها كما يقول (د تركي الحمد) إلا من كان لديه شيء من الفصام بين الممارسة وما في الذهن من تصورات غير قادرة على استيعاب تغيرات الممارسة وآلياتها.

ويحاول الدكتور تركي الحمد في كتابه (الثقافة العربية في عصر العولمة) البحث حول السبب الحقيقي وراء هذا التوجس والخوف في ظل العولمة والاندماج الكبير في المناحي المتعددة ابتداء من الثقافة وانتهاء إلى السلوك والطبائع المختلفة بين الجماعات والمجتمعات البشرية في هذا العالم، مما يجعل عالمنا العربي مليء بالمتناقضات في السلوك والتفكير.

ويرى الدكتور أن الخوف من ضياع الهوية نابع من الخسائر التي سيتكبدها من هذا التداخل فيقول:

" فالرأسمالية والتصنيع كان لهما تكاليفهما الاجتماعية الباهضة، على مستوى الإنسان أو البيئة أو المجتمعات التي نشأت فيها أو انتقلت إليها، وفي الوقت ذاته ما كان من الممكن الوصول إلى المنجزات الإنسانية المعاصرة – وليس التقنية وحدها بل أمور أخرى مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة ونحوها – بدون تلك التكاليف التاريخية ".

إذن التطور التقني والإنساني كان لهما من الآثار الواضحة في الحياة البشرية الضرورية التي يحتاجها الكائن الحي على هذه الأرض ولكن هناك ضريبة لكل عملية أو تنازل للآخر في مقابل هذا التغيير وعلينا تكبدها لضمان الدخول في هذا الصراع وهو التخلي عن أيدلوجياتها القاتلة والمتطرفة في محاربة التقدم الفكري والثقافي والديمقراطي الغربي وأما التقني والتكنولوجي فهو بعيد من تلك المعادلة العجيبة، مما يجعلنا نشعر بالحيرة والاستغراب وأحيانا بالغثيان جراء التناقض الكبير الذي يسود العقل العربي والإسلامي.

وقد يبدو الحديث عن الهوية هو حديث عن حالة الصراع الذي يعيشه العالمان العربي و الإسلامي لإيجاد مكان مناسب لهما في العالم الجديد بقوانينهما وشروطهما اللامعقولة دون تقديم تنازلات، وقد يكون التخلي عن الكثير من الأوهام التي تتعلق بالخصوصية والهوية وهو طريق لبدء حياة جديدة في ظل نظام يكفل الحريات الشخصية والعقدية بديلا من العنف المذهبي الذي يطل علينا في أحداث العراق وغيرها من الدول الإسلامية لإثبات الهوية المذهبية والدينية للفرق المتصارعة والتي تحمل في طياتها غالبا سلاحا فعالا لإلغاء الآخر، وكلا المذهبين يتحدثان عن أصالة الهوية والدين والخصوصية ويتناسون بذلك مدى الدمار والقتل الذي خلفه الصراع على الهوية، وتكون النتيجة بعد ذلك بعدد الرؤوس التي قطعت والأطفال الذين يتموا والنساء اللاتي ترملن.

وبالتالي تظهر التناقضات الواضحة في مسألة الهوية بين الأب الذي نشأ على مجموعة معينة من الانطباعات والخلفيات الثقافية المرتبطة بالزمن والمكان لمجتمعه وقيمه وبين الابن الذي تعلم في المدارس الحديثة وتأثر بعملية التنشئة من خلال وسائل الإعلام المتطورة والحديثة وهذا على سبيل المثال لا الحصر، فمن خلال التصور السابق للحالة بين الأب وابنه تجد الحال ينسحب على غالبية القضايا المرتبطة بحياتنا وتشكل ثقافتنا الجديدة التي تكونت بلا ملامح واضحة ولا هوية متميزة سوى الفهم المتذبذب والخاطئ لمسألة الهوية.

وبذلك ينشأ الصراع بين الحديث والقديم في كل المجالات الثقافية منها والتكنولوجية . وهذه الإشكالية تمثل هزة عنيفة تحدثها هذه الإشكالية في شخصية الفرد وتجعله يعيش حالة من الفصام النفسي والتردد وربما النفاق بين المعقول (الحديث) واللامعقول (للتراث القديم). ويرى (مالوف) كما يبينه اليكس ميكشللي في كتابه (الهوية) :

أن العالم الإسلامي يتملكه إحساس بأن القيم الحديثة قيم غريبة عنه منذ عهد الصليبيين... كما لديه إحساس بأنه لا يمكن له أن يتبنى هذه القيم إلا بالتخلي عن هويته الذاتية.. ولكن هذه القيم الجديدة تحظى باحترامه وتجذبه فهي تمثل في النهاية منطلق الحضارة ومنهج الوصول إلى التكنولوجيا المعاصرة وهم بذلك يقلدون الغرب أحيانا ويرفضون قيمه ويرتمون في أحضان الماضي كوضعية تعويضية أحيانا أخرى ".

فتصبح مسألة الهوية مأزقا مثيرا لجدل المجتمعات الدينية في البحث عن هويتهم الضائعة أو إثبات الهوية من خلال إلغاء الآخر في هذا العالم المتقدم الذي يسعى لتطوير ذاته وحل مشكلات العصر والأخذ بيد المتأخرين أو من بحاجة للحضارة لتحسين قوانينه وحيات، وعلينا البحث في مسألة الهوية أو من اتخاذها شعار في الحرب ضد التقدم والتغيير، وعلينا أن نبحث عن الأساليب الجديدة لصياغة الثقافة وتحويلها من ثقافة النقل إلى ثقافة النقد أو كما يقول الأستاذ أحمد الحبيشي في مقال له حول (إشكاليات الهوية في عالم متغير) في حديثه عن " التصادم بين النزعة النقلية مع الوظيفة النقدية للعقل والطابع الجدلي للتفكير، والتي تعارضت بشكل حاد مع دور الأفراد ومبادراتهم العقلية ومناشطهم العلمية في مجرى إبداع و إنتاج الحضارة، ذلك الدور الذي كان ملمحاً رئيسياً للحضارات المزدهرة قبل الثورة الصناعية، حيث كانت التجارة حافزاً رئيسياً للإنتاج الزراعي والحرفي، وأحد مصادر نظامها القيمي المرتكز على فكرة الحرية ".

فإذا كنا بحاجة لأنْ نكون أداةً فاعلةً في العالم الجديد يجب الاعتراف أولا بـ (الآخر) ودوره وأن نبحث لنا عن دور في هذه الحياة والتي لم نقدم لها شيئا عدا بعض الومضات في القرون الماضية نتيجة الترجمة و الاحتكاك بالأمم الأخرى، ونبتعد عمن يقومون بتخويف الناس من هذا التغيير وشعار (استخدم الآلة لا الفكر).

الكاتب أمين معلوف في كتابه (الهويات القاتلة) يبين دور الهويات الدينية في الصراع القديم والحديث و التي لم يكن لها حظ إلا أن تبقى مثالا سيئا لثقافة العنف والحقد والكراهية فتغيب معه أنبل القيم الإنسانية – التسامح وحقوق الإنسان وحق الآخر في الحياة وحرية الرأي – لعالم يحتاج إلى الكثير من العمل للنهوض بالمجتمعات المتخلفة – وفي الأغلب مجتمعاتنا العربية والإسلامية – التي تعاني من الفقر والجهل والحرمان ومن أدنى فرص للحياة الإنسانية وتعيد صياغة حياته الكئيبة بـ (بأرقة أمل هنا أو ومبيض حرية هناك) على حد قول الشاعر(أحمد مطر).

* كاتب كويتي

من الديمقراطية إلى السيطرة في الشرق الأوسط

أهارون زئيفي*

(رؤية اسرائيلية استخبارية)

في سبيل اختصار الزخم الأساسي وراء كل هذه التطورات، أقول إن الشرق الأوسط انتقل من عملية تغيير إلى عملية تحول. يحصل التحول من الداخل، ونستطيع رؤيته على سبيل المثال في لبنان. تأثر لبنان بقراري الأمم المتحدة ١٥٥٩ و١٦٤١ وكذلك بالضغوط الدولية والتحقيق في اغتيال الحريري. لكن النقطة الجوهرية هي أن العملية في لبنان كانت تحولاً حقيقياً لأنها أنبثقت من داخل البلاد نفسها. ويبدو أن التحول في مصر ينبع أيضاً من الداخل. أبدى ألف قاض في مصر من أصل ثلاثة آلاف عدم استعدادهم للأشراف على الاستفتاء الذي أجري قبل بضعة أشهر حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور. وكان السبب أنهم غير مستعدين لتأدية دور في دعم الفساد.

يجب أن نميز بين الديمقراطية وعمليات "الدمقرطة". في رأيي، ما زالت الديمقراطية غائبة في الشرق الأوسط لكن هناك أستعمال مختلف لعملية "الدمقرطة". هدفه تحقيق تغيير عميق. هذا ما حصل في لبنان وهذا ما يحصل في مصر والسلطة الفلسطينية. يبدو أن رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن هو أول قائد في العالم العربي تنتخبه غالبية من ٦٣ في المئة وليس نسبة الـ ٩٩.٩ في المئة المعتادة. نتائج الانتخابات المصرية التي أعيد فيها انتخاب مبارك بعد حكم دام ٢٣ عاماً مثيرة أيضاً للاهتمام. لقد كان لهذا الانتقال من التغيير إلى عمليات التحول تأثير كبير في القوى المهمة التي تساهم في صوغ المنطقة. عام ٢٠٠٤ كانت القوة الأساسية السياسة الأميركية. بقيت هذه السياسة قوة مهمة عام ٢٠٠٥ لكن الآن تؤدي القوى الداخلية دوراً مهيمناً.

رداً على الهجمات في إحدى محاضراته حول الإخفاق الأميركي في العراق، قال فؤاد عجمي "ربما لا يحبذ بوش التعقيدات الفلسفية المفرطة لكن الرسالة الثورية التي أطلقها هي الاعتقاد البسيط بأنه ليست هنالك "استثنائية" عربية ومسلمة أمام نداء الحرية. بالنسبة إلى شعب غارق في التشاؤم التاريخي، كانت رسالة هذا الغريب (بوش) ترياقاً قوياً ضد ثقافة الطغيان.

سأضيف إلى الاتجاهات المذكورة عدداً من العمليات التطورية المتعلقة بالمنطقة.

● لا وجود لائتلاف عسكري ضد إسرائيل.

● يتوسع خطر انتشار الأسلحة وهو مدعاة قلق. أسميه "من قسام إلي شهاب٣ -أي من التهديد بالصواريخ في قطاع غزة (الذي آمل أن نحول دون بروزه في يهودا والسامرة) إلى صواريخ "حزب الله" وصواريخ "شهاب٣" في إيران.

● الشرق الأوسط قنبلة موقوتة اجتماعية واقتصادية. كل عام، يزيد عدد المنضمين إلى سوق العمل في الشرق الأوسط أكثر من ثلاثة ملايين شخص تتجاوز أعمارهم التسعة عشر عاماً سينضمون إلى القوة العاملة كل سنة بعد عام ٢٠٠٥: نحو مليون شخص في مصر وثمانمئة ألف في إيران وثلاثمئة ألف في سوريا. إذا نظرنا إلى هذه الأرقام أخذين في الاعتبار الأنظمة التي تحكم البلدان المعنية والتي تعاني اختلالاً وظيفياً، نستنتج أن قنبلة موقوتة اجتماعية واقتصادية وحتى دينية تتكون في المنطقة.

● التغييرات في المنطقة تطورية وليست ثورية، وتتطلب الوقت والصبر لفهمها والتعاطي معها.

● يواجه استقرار الأنظمة العربية تحديات متزايدة (مصر والسعودية وسوريا واليمن، إلخ.)

المخاطر والفرص بالنسبة إلى اسرائيل

تشير محاولة استخلاص التشعبات الاستخبارية بالنسبة إلى إسرائيل، بعد تقويم ميزان التهديدات والمخاطر من جهة والفرص من جهة أخرى، إلى أن البيئة الاستراتيجية المعاصرة في المنطقة تريح إسرائيل أكثر فأكثر. بصفتي رئيساً للاستخبارات العسكرية، يبدو لي أن صانعي القرارات هم من يجب أن يفيدوا من العمليات الإيجابية التي نشهدها والتي تتخطى قوتها قوة العمليات السلبية.إذا أحسنوا الإفادة من هذه العمليات بطريقة فاعلة، فعلى الأرجح أننا سنتوصل إلى نتائج إيجابية، وإلا هناك خطر بأن يحصل العكس.

يتعلق الاتجاه الأول بتعزيز الدولة القطرية العربية: تتزايد المصالح الوطنية لكل من الدول العربية ويخف عبء المسؤولية الجماعية العربية. يمكن فتح قنوات مباشرة مع لبنان والأردن ومصر وهكذا دواليك. في الوقت الحالي، ليس لبنان مرغماً على الالتزام بقرارات الجامعة العربية التي تضعف أكثر فأكثر. وقد رأينا القذافي يتخذ قرارات بمفرده، وحصل هذا أيضاً في بلدان أخرى. تشغل "الوطنية" مواطني لبنان وسوريا وبلدان عربية أخرى أكثر من الأحداث التي تحصل خارج حدودهم.

ثانياً، تتفكك الكتلة الواقعة شمال إسرائيل والمؤلفة من لبنان و"حزب الله" وسوريا. لقد خسرت سوريا لبنان. هذا مهم من وجهة نظرنا لأنه يعني أن مصلحة لبنانية مستقلة تبرز في مجالات عدة بما فيها السياسة والاقتصاد وإعداد السياسات. وينطبق الأمر عينه على سوريا."حزب الله" لاعب على الساحة وينبغي عليه تالياً أن يمارس ضبطاً اكبر للنفس في هذه المرحلة. في الواقع، يواجه "حزب الله" أوقاتاً صعبة بصفته منظمة عسكرية وتنظيم جهادي مقاتل. إنه مرغم على احترام القرارات الصادرة عن الساحة اللبنانية الداخلية، وعليه تالياً أن يقرر الآن إذا كان يريد أن يصبح حزباً سياسياً أو يبقى "حزب الله". إنها العملية الثالثة الجارية حالياً. تتعلق العملية الرابعة بالطبيعة المتغيرة للإرهاب. يجري الآن تعقب التهديد الإرهابي بحدة أكبر، وقد تغيرت طبيعته.

هذه هي حالة تنظيم القاعدة وحزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي. في مجال الإرهاب. أعتبر أن "حماس" هي الآن في واحد من أدنى مستوياتها من حيث قدرتها على تنفيذ عمليات وليس من حيث التحفيز. لكن هذا لا يعني أنها عاجزة عن تنفيذ هجوم عندما تقرر ذلك.

استطاعت الضغوط المستمرة على إيران في ما يتعلق ببرنامجها النووي، تأخير هذا البرنامج لسنتين على الأقل لكنها لم تنجح في إيقافه في شكل كامل. غير أن السياسة يمكن أن تحدث التغيير. يبدو أيضاً أن تغييراً مماثلاً يلوح في الأفق في كوريا الشمالية.

للعملية السادسة المتمثلة بتقدم الدمقرطة في المنطقة، ناحية إيجابية وأخرى سلبية. أتحدث هنا عن ناحيتها الإيجابية. يجب أن نتنبه جيداً للأخطار التي تتضمنها هذه العملية، وفي ضوء قوة الولايات المتحدة وصداقتها مع إسرائيل، يجب أن نستعد لتغييره في الاتجاه قد يحصل في المستقبل، وأن نقرأ تالياً بأهمية أوروبا والحلفاء الآخرين لإسرائيل.

في موازاة الاتجاهات الإيجابية، يجب أيضاً تحديد المخاطر والأخطار. أحدها هو أن المنظمات الإرهابية مازالت تملك قوة ردع على الرغم من أنه يجري تعقبها وتتعرض حالياً للضغوط. الحفاظ على الهدوء بين إسرائيل والفلسطينيين هو الآن من مسؤولية الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الإسرائيلية وأجهزة الأمن العام و"حماس". أود أن أوضح أنه ليس هناك جهاز أمني في السلطة الفلسطينية يساهم في الحفاظ على الهدوء، وينطبق هذا أيضاً على أبو مازن. إنه قرار تتخذه "حماس" منفردة باعتبارها القوة النافذة. الناحية السلبية في هذا الوضع هي أنها قادرة على إعادة إشعال العنف عندما تقرر ذلك. وكذلك الأمر بالنسبة إلى "حزب الله" والتنظيمات الجهادية في العالم. مازالت تحتفظ بقوة رادعة وبالقدرة على تنفيذ عمليات إرهابية.

الخطر الثاني هو احتمال حدوث موجات ارتدادية في البلدان التي وقعت معاهدات مع إسرائيل. يجب أن نتوخى الحذر وننتبه للتهديد الذي يمثله "السياج الأمني" وفك الارتباط بالنسبة إلى الأردن. أعتبر السلام مع الأردن ورقة رابحة إستراتيجية تماماً كالسلام مع مصر، ولذلك ينبغي علينا أن نعي جيداً الأخطار التي تمثلها القوى الخارجية على هذين البلدين.

أخيراً، أود الإشارة إلى الخطر الناجم عن استكمال البرنامج النووي الإيراني الذي يموله نظام أكثر تطرفاً ومحافظة مما كان عليه في الماضي. لا أظن أن معارضي البرنامج سيتمكنون من إيقافه، لذلك من الضروري أن تترافق مواجهة التهديد الذي يلوح أمامنا مع تقويمات استخباراتية أمنية وعسكرية وسياسية. وفي إطار الحديث عن هذا الخطر، أود الإشارة إلى رأيين سمعتهما في اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في أوروبا يخففان من الطابع الملح للمسألة الإيرانية. فقد قال لي الأول "لا أفهم سيدي لماذا تلوحون لأوروبا بالتهديد النووي. لقد عشنا تحت غيمة من هذا النوع بعد الحرب العالمية الثانية". أما الثاني فقال لي "في النهاية، إما أنتم أو الأميركيون ستحلون المشكلة، لذلك فلندع المسألة وشأنها في الوقت الراهن".

* رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي

الجامعة فضاء النشاط التنويري

عقيل يوسف عبدان*

يعتبر إنشاء الجامعة ـــ تلك المؤسسة التعليمية ـــ فتحاً جديداً في الحياة العربية، دفع الفكر إلى درجة حاسمة على صعيد الشك والتساؤل والعقلانية، ونزعت عن التعليم طابعه اللاهوتي الماورائي أو الغيبي، وحررت العقل من قيود التقليد والنقل، وفتحت آفاقاً رحبة لتأسيس فكر نقدي علمي واقعي، وحفزّت العقل على الاجتهاد والإبداع، ودربته على التسامح والتعددية والاعتراف بالرأي الآخر المخالف. وظلّت المعبّر الحقيقي عن الحرية بمفهومها الشامل، لذلك مثّلت رمزاً للعلم والمعرفة والمثاقفة والاستقلال، وسداً ضد الطغيان ومصادرة الحياة السياسية والاجتماعية العامة.

لقد ارتبطت الجامعة في تاريخها العالمي العريق بتحطيم سطوة التعاليم والقواعد التقليدية الصارمة، بالرغم من كل ما قيل عنها من أنها مؤسسات " محافظة " بحكم حرصها على تقاليدها، فإن الجامعة ارتبطت بالمنطقة العربية، بالاستنارة والتحديث والحداثة. لقد ألقي على كاهل الجامعة منذ قيامها مواجهة التسلط السياسي والقمع الاجتماعي ومحاربة التخلّف والتعصّب والتطرّف والجهالة والخرافة، بالقدر نفسه الذي كان عليها أن تحارب نقائضها التقليدية في مجالات التعليم والمثاقفة، ولذلك كان تاريخ إنشاء الجامعات العربية ـــ كما يقول الدكتور جابر العصفور ـــ نتيجة دعوة (الطليعة) المستنيرة وليس الحكّام التقليديين، وبجهود الصفوة الواعدة من أبناء الأمة لتحقيق أحلامها في مجتمع مدني جديد.

باستثناء الجامعات العربية العريقة التقليدية كالأزهر والقرويين والزيتونة وغيرها من الجامعات الدينية العتيقة، فإن الجامعات العربية في معظمها تعد حديثة النشأة وأول جامعة حديثة تم افتتاحها في المنطقة العربية هي الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨، وقد جاء إنشاؤها مقترناً بوصول طليعة مستنيرة في مصر إلى درجة من القوة التي أصبحت فيها قادرة على فرض حضورها على المجتمع وإشاعة دعوتها إلى التحديث والحداثة. صحيح أن هذه الطليعة عرفت فكرة الجامعة الحديثة عن أوروبا بعد أن تعلم الكثير من أتباعها في الجامعات الأوروبية، ولكن هذه الطليعة تحوّلت بمعنى الجامعة إلى معنى عميق من معاني استقلال الفرد والأمة، فأسهمت في تأكيد روح التحرّر حتى عن أوروبا. إن الإرهاصات الأولى لفكرة إقامة الجامعة بدأت مع النصف الأول للقرن التاسع عشر،على يد رفاعة الطهطاوي وتلميذه علي مبارك.

ولكن، إلى أي مستوى وصلت جامعاتنا العربية ـــ حالياً ـــ قياساً بجامعات البلدان المتقدمة؟ يمكننا القول إن الجامعات العربية تتدهور، هي الأخرى، قياساً بجامعات البلدان المتقدمة، إلى مستوى "مدرسة ثانوية". ولعل بعض أهم أسباب هذه الظاهرة؛ أولاً، تراجع الفكر الليبرالي وسيطرة الفكر المحافظ أو التقليدي على الفكر الجامعي. ثانياً، عدم نشوء مناخ البحث العلمي، أي عدم تكون ظاهرة "الرهبنة العلمية"، بل إن اللقب الجامعي أصبح، في حالات عديدة، هو الأمل المنشود!!

ثالثاً، انفصال الجامعة عن المجتمع وعدم ربط الأهداف التعليم الجامعي بحاجات تطوير المجتمع.

رابعاً، عدم امتلاك " المركبة " اللغوية، وهذا يصدق على الطلاب كافة وعلى نسبة قليلة من الجسم التعليمي.

خامساً، التراجع المذهل في المستوى الثقافي والمهني للجسم التعليمي الجامعي، بسبب حشر "التنابلة" و"الجهلة"، لأسباب سياسية واقتصادية ومذهبية وعشائرية...الخ في هذا الجسم.

سادساً، التوسع الديماغوجي في التعليم الجامعي، المستند بدوره إلى تعليم ابتدائي ومتوسط وثانوي متدن جداً. هذا التوسع، الذي هبط إلى مستوى مذهل بنسبة الأساتذة إلى الطلاب، إذ لم يعد يهدف إلى رفع المستوى الثقافي للمجتمع، ولا تلبية حاجات التطور الاقتصادي، بل فقط إعطاء شهادات تشكل ضرباً من امتيازات بلا استحقاق على حساب المجتمع.

فعلى الرغم من ارتفاع وتنامي عدد الجامعات المذهل والذي حدث في الأعوام الأخيرة (أكثر من ١٥٠ جامعة عربية) فإنه لم يحدث نوع من التطوّر المحسوس في حركة المجتمع العلمية والثقافية، فعلى مستوى الفرد وأسرته صار المردود في معظم الأحوال أقل بكثير مما ينفق في العملية التعليمية.

ولقد أثّرت نوعية التعليم القائم في معظمه على التلقين والعقاب، وعدم تغذية العقل، وكبح عنان الخيال وقمع روح الفكر النقدي، أثّرت كلها في عدم تخريج ثقل ملحوظ من أفراد لهم شخصية مستقلة قادرة على الاختيار وتحمّل مسؤولية هذا الاختيار، مواطنين يتمتعون بروح المغامرة ومبادرة التجريب والتساؤل والقدرة على التفاعل الخلاّق، أي أنها ببساطة لم تخلق مواطناً على استعداد لممارسة حقوقه الديموقراطية والذّود عنها في مختلف تنظيماته ومؤسساته المدنية والسياسية على السواء. لكن الغريب والعجيب في الوقت نفسه أن يكون مناخ الحرية داخل دائرة التعليم الجامعي تتناسب عكسياً مع مناخ الحرية خارج أسوار الجامعة بشكل خاص، وخارج التعليم بشكل عام. فمن الطبيعي أن تُحْكم (الدولة) قبضتها السياسية والاجتماعية والفكرية على مراحل التعليم الأساسية بدءاً من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، والسبب وراء ذلك أن هذه المراحل تمثل مراحل))التكوين)) المطلوبة للمواطن كما تمثله الدولة عبر أجهزتها الرسمية، لكن ليس من الطبيعي من منظور مصلحة الدولة أيضاً أن يظل التعليم الجامعي دائراً في فلك وحدود ((التكوين)) دون أن يتجاوز ذلك إلى فضاء ((التنوير)) الذي لا مجال لتحقيق الإبداع بدونه، ومن مصلحة الدولة لدوام الاستقرار والنمو والتنمية بمستوياتها كافة، أن تسمح بنظام جامعي حُر يتسع للنقاش والحوار والبحث دون قيود أو محظورات أو كوابح إلاّ الوصول إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه أو بلوغه من الإبداع الحر.

إن الجامعة هي نقطة البدء والختام في العقلانية والحرية والتنوير يشع في جنباتها وداخل قاعاتها، فتعكسه في مرآة المجتمع، في حياته العقلية والسياسية والاقتصادية، ثم ينعكس وقد زاد نوره وتوهّج داخلها مرة أخرى، فيتحقق التقدم المنشود وتستقر أمور الحياة وتنمو كل إ